

Distr.: General
1 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٧٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الحادي والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدم من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي تنص على أن يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي الحادي والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

(توقيع) ثيودور ميرون

الرئيس

التقرير السنوي الحادي والعشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يغطي التقرير السنوي الحادي والعشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وقد واصلت المحكمة التركيز على إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية والقضايا الاستئنافية، فأصدرت حكمين في قضيتين استئنافيتين. وتبقى تسع قضايا، هي ٤ محاكمات ابتدائية و ٥ قضايا استئنافية. وتمت متابعة جميع الأفراد الصادرة بشأنهم لوائح اتهام البالغ عددهم ١٦١ فردا، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية في ما يخص ١٦ شخصا، وكان ٤ أشخاص قيد المحاكمة الابتدائية. ويورد هذا التقرير بتفصيل أنشطة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويبرهن على التزام المحكمة بإنجاز الدعاوى المعروضة عليها في أقرب وقت ممكن، دون التخلي عن مراعاة مبادئ أصول المحاكمات.

وركز رئيس المحكمة جهوده على إنجاز العمل القضائي بسرعة مع الحفاظ على المعايير الرفيعة للعدالة الإجرائية. وبذل وعزز في هذا الصدد جهودا لرصد ومنع التأخيرات، وشملت تلك الجهود برامج تدريبية، وعمل على تسريع وتيرة ترجمة أحكام المحاكمات. ويسر الرئيس أيضا جهودا ناجحة لتوفير قاضيين إضافيين للمحكمة، فقلل بذلك من احتمال أن يؤخر عبء العمل سير الدعاوى.

وبفضل المساعدة القيمة التي قدمها مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة والفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين، واصلت المحكمة دعم نقل المهام بسلاسة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وواصلت المحكمة، مع إعدادها لهذا النقل، تقديم إسهامات هامة في تطوير القواعد القانونية للقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية وفي صون السلام والاستقرار في دول يوغوسلافيا السابقة.

وأحرز مكتب المدعي العام تقدماً في إنجاز ولاية المحكمة على كل من المستويين الابتدائي والاستئنافي. وواصل المكتب تطوير علاقات العمل مع سلطات دول يوغوسلافيا السابقة من أجل تشجيع التعاون مع المحكمة ودعم المحاكمات المحلية بشأن جرائم الحرب. وقدم قلم المحكمة، تحت سلطة الرئيس، الدعم الإداري والقضائي إلى المحكمة عن طريق تنسيق طائفة واسعة من المسائل القانونية والسياساتية والتشغيلية. ونسق قلم المحكمة أيضاً الترتيبات العملية اللازمة لنقل المسؤوليات إلى الآلية.

أولا - مقدمة

١ - يعرض التقرير السنوي الحادي والعشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة خلال الفترة الممتدة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤،

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف أحكاما في قضيتي ساينوفيتش وآخرين وديوروفيتش، وذلك لأن المحكمة واصلت تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها كما أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كان عدد المحاكمات الابتدائية والدعاوى الاستئنافية التي لم تكن المحكمة قد بتت فيها أقل من ١٠، وكانت المحكمة قد اختتمت الدعاوى المقامة ضد ١٤١ من الأشخاص الصادرة ضدهم لوائح اتهام وعددهم ١٦١، ولم تكن هناك لوائح اتهام متبقية بخصوص انتهاكات تتعلق بجرائم رئيسية مشمولة بالنظام الأساسي. وكانت خمس دعاوى استئنافية تشمل ١٦ شخصا وأربع محاكمات ابتدائية تشمل ٤ أشخاص جارية.

٣ - وأعيد انتخاب الرئيس، القاضي ثودور ميرون، ونائب الرئيس، القاضي كارمل أغيوس، لولاية إضافية مدتها عامان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وواصل المدعي العام، سيرجي براميرتز، ورئيس قلم المحكمة، جون هوكينغ، أداء مهامهما في المحكمة.

٤ - وواصل أعضاء المحكمة تحديد واعتماد تدابير لزيادة كفاءة الإجراءات القضائية مع الحفاظ على أعلى مستويات الإنصاف الإجرائي. فقد نظمت برامج تدريبية إضافية للمكلفين بالصياغة القانونية؛ وأديرت عملية الترجمة بنشاط، مع تخصيص موارد إضافية لترجمة الأحكام المطولة؛ ورُصد التقدم المحرز في المحاكمات الابتدائية والدعاوى الاستئنافية رصدا وثيقا لمعالجة أسباب التأخير المحتملة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انضم إلى المحكمة قاضيان إضافيان، ألحقا بدائرة الاستئناف وستساعد جهودهما على الحيلولة دون حدوث تأخيرات في إنجاز القضايا الجارية.

ثانيا - الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها

ألف - الرئيس

٥ - أشرف الرئيس على أعمال المحكمة مركّزا على المسؤوليات القضائية التي يتولاها مكتبه وعلى المبادرات الرامية إلى إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف في الوقت

المحدد. وواصل أيضا مشاريع بناء القدرات وإرث المحكمة وأجرى اتصالات مع الحكومات والمنظمات الدولية.

١ - الحيلولة دون التأخيرات وتعزيز دائرة الاستئناف

٦ - نسق الرئيس مع قضاة المحكمة تنسيقا وثيقا من أجل الحد من مخاطر التأخير في المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وقام الرئيس، ضمن الجهود التي بذلها، برصد التقدم المحرز في القضايا عن كثب، وكان سابقا إلى تعيين موظفين قانونيين إضافيين في الأفرقة التي هي في حاجة إلى مساعدة.

٧ - وعمل الرئيس بنشاط من أجل الحيلولة دون حدوث أي تأخير محتمل نتيجة لزيادة عبء عمل دائرة الاستئناف ونجح في تيسير جهود لتعيين قضاة إضافيين في المحكمة. وحلف القاضي ماندياي نيانغ، وهو من السنغال، اليمين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وعُيّن في هيئة المحكمة في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي وفي دعوى الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فويسادين بوبوفيتش وآخرين. وحلف القاضي كوفي كوميليو أ. أفاندي، وهو من توغو، اليمين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وكُلّف بدعوى استئناف في قضية المدعي العام ضد يوفيكاستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش وفي قضية المدعي العام ضد ميتشوستانيشيتش وستويان زوبليانين؛ ويطعن تمهيديين في قضايا كاراديتش وملاديتش وشيشيلي؛ ويطعن من المحكمة الجنائية الدولي لرواندا في قضيتي المدعي العام ضد إدوارد كاريميرا وماثيو نغيرومباتسي والمدعي العام ضد كاليكست نزابونيماننا.

٢ - بناء القدرات وإرث المحكمة

٨ - عملت المحكمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المرحلة الثانية من مشروع إقامة العدالة في قضايا جرائم الحرب. وشملت تلك المرحلة تدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في يوغوسلافيا السابقة على المهارات. وشاركت المحكمة، فضلا عن ذلك، في اجتماعات للأقران عقدت لأجل القضاة ودوائر دعم الشهود في المنطقة.

٩ - وواصلت المحكمة أيضا العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين من أجل إقامة مراكز إعلامية في يوغوسلافيا السابقة. وفي البوسنة، يلقي المشروع دعما من جميع أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة (البوشناقي والصربي والكرواتي) الذي اتفقوا على إنشاء مركزين على الأقل في البوسنة، أحدهما في سراييفو باتحاد البوسنة والهرسك والآخر في بانيا لوكا بجمهورية صربسكا. وحُدّدت مدينة سراييفو بوصفها الشريك المحلي الذي سيستضيف مركز الإعلام، في حين كانت المؤسسة المضيفة المقترحة في بانيا لوكا هي دائرة محفوظات جمهورية

صربسكا. وتعهد عمدة سرايفو بتخصيص مكان للمركز في مبنى البلدية المجدد، في حين كان من المقترح أصلاً أن يكون مقر مركز الإعلام في بانيا لوكا في المكان الذي توجد فيه دائرة المحفوظات. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب تقديم رابطات الضحايا من سريرينيتشا طلباً أثناء اجتماع مع رئيس المحكمة، أجريت اتصالات مع مركز نُصّب ومقبرة سريرينيتشا - بوتوتشاري التذكاري لضحايا الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٥ وذلك من أجل استكشاف إمكانية إنشاء مركز إعلام في منطقة سريرينيتشا في مكان النصب التذكاري. وقد أكد ممثلو النصب التذكاري اهتمامهم العام بالانضمام إلى المشروع وسوف تُناقش التفاصيل الإضافية في الأشهر المقبلة. وفي كرواتيا، كررت السلطات إعلان موقفها وهو إمكانية استضافة مركز الإعلام في جامعة زغرب في حالة اتخاذ قرار بإنشاء مركز في كرواتيا. وفي صربيا، لم تقدم الحكومة الجديدة حتى الآن رداً رسمياً على اقتراح إنشاء مركز إعلامي. وسوف تقتضي المبادرة في جميع البلدان تمويلاً ودعماً خارجيين.

١٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقدت المحكمة مؤتمراً في سرايفو احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣). وقد ناقش المؤتمر عدداً من المواضيع الرئيسية من بينها حماية الجني عليهم والشهود، والمحاکمات المتعلقة بتقديم الدعم لجرائم الحرب التي تجري أمام المحاكم الوطنية، وإرث المحكمة وإنجازاتها والتحديات المستمرة التي تواجهها. وألقى الرئيس خطاباً رئيسياً في المؤتمر، الذي حضره ممثلو مختلف الطوائف في يوغوسلافيا السابقة، ومسؤولون من هيئات القضاء الوطنية، وخبراء إقليميون ودوليون، ومشاركون في حلقات نقاش، ومتكلمون.

٣ - العلاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية

١١ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيس بعدد من الزيارات باسم المحكمة، قدم خلالها إحاطات إلى الحكومة والمسؤولين القضائيين بشأن عمل المحكمة، وتنفيذ استراتيجية الإنجاز، والانتقال إلى الآلية، والتحديات التي تواجه المحكمة. وقد قام الرئيس بهذه الزيارات إلى البوسنة والهرسك من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وإلى فرنسا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ وإلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤؛ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤؛ وإلى كرواتيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

١٢ - وقدم الرئيس أيضاً عروضاً أمام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بشأن عمل المحكمة. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ألقى الرئيس خطاباً أمام الجمعية العامة بشأن التقرير

السنوي العشرين للمحكمة (A/68/255-S/2013/463). وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ألقى الرئيس خطاباً أمام مجلس الأمن عرض فيه تقرير استراتيجية الإنجاز العشرين للمحكمة (S/2013/678). وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ألقى الرئيس خطاباً أمام مجلس الأمن بشأن تقرير استراتيجية الإنجاز الحادي والعشرين للمحكمة (S/2014/351).

١٣ - واستقبلت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من الزائرين الرسميين، الذين التقوا بالرئيس والقضاة وغيرهم من المسؤولين للاطلاع على إنجازات المحكمة والتحديات التي تواجهها وعملها الجاري. وكان من بين المسؤولين الحكوميين الذين زاروا المحكمة وفد من وزارة العدل الهولندية، ووكلاء وزارة العدل من ألمانيا، ودبلوماسيون من عدة سفارات. وتضمنت زيارات الاختصاصيين القانونيين وفوداً من قضاة ألمانيا وجمهورية كوريا والصين؛ ومجموعة من القضاة من شرق أفريقيا، من بينهم رئيس محكمة العدل لشرق أفريقيا ورئيس القضاة في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومجموعة من القضاة والمدعين العامين؛ ووفد من القضاة الإسبانيين.

٤ - النشاط القضائي

١٤ - يوكل النظام الأساسي للمحكمة والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والتوجيهات الخاصة بممارستها بعض المهام القضائية إلى رئيس المحكمة. وأصدر الرئيس، في اضطلاعه بتلك المهام، أوامر عديدة بتكليف الدوائر بقضايا، واستعرض عدة قرارات اتخذها رئيس قلم المحكمة في الفترة المشمولة بالتقرير. ونظر الرئيس أيضاً في ثلاثة من طلبات العفو وتخفيف الأحكام والنقل والإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة، واستجاب لطلبين ورفض واحداً.

٥ - الانتقال إلى الآلية

١٥ - بدأ فرع الآلية في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. واتخذ الرئيس خطوات عملية من أجل كفالة تسليم المهام إلى الآلية بسلاسة، وقام بالاتصال بالجهات المعنية الداخلية والخارجية وتيسير وضع الممارسات والإجراءات اللازمة.

باء - مكتب المحكمة

١٦ - عملاً بالقاعدة ٢٣ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتألف مكتب المحكمة من رئيس المحكمة ونائبيه والقضاة رؤساء الدوائر الابتدائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشاور الرئيس مع المكتب بشأن طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن

الأشخاص المدانين الذين يقضون فترات عقوبتهم. وقدم المكتب أيضا المشورة إلى الرئيس بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالمحكمة.

جيم - مجلس التنسيق

١٧ - عملا بالقاعدة ٢٣ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتألف مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس عدة اجتماعات لكي يناقش جملة أمور منها مسألة المحفوظات، والشواغل المتعلقة بالميزانية، وكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية.

دال - الجلسات العامة

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة ثلاث جلسات عامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

هاء - لجنة القواعد

١٩ - تتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من نائب الرئيس كارمل أغيوس (رئيسا)، والرئيس ثيودور ميرون، والقضاة كريستوف فلوغي، وألفونس أوري، وأو - غون كوون. ومن بين الأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت المدعي العام ورئيس قلم المحكمة وممثل رابطة محامي الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة القواعد في ١٥ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لمناقشة التعديلات المقترحة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتقديم توصيات إلى قضاة المحكمة.

ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة

ألف - تشكيل دوائر المحكمة

٢٠ - يعمل في المحكمة حاليا ثلاثة وعشرون قاضيا ينتمون إلى ٢٢ بلدا. وتتألف الدوائر حاليا من ١٤ قاضيا من قضاة المحكمة الدائمين، وستة قضاة دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملون في دائرة الاستئناف، وثلاثة قضاة مخصصين.

٢١ - وقضاة المحكمة الدائمون هم ثيودور ميرون (رئيس المحكمة، الولايات المتحدة الأمريكية)، و كارمل أغيوس (نائب الرئيس، مالطة)، و كريستوف فلوغي (ألمانيا)، وألفونس أوري (هولندا)، وأو - غون كوون (جمهورية كوريا)، و باتريك روبنسون (جامايكا)،

وفاستو بوكار (إيطاليا)، وليو داتشون (الصين)، وجان - كلود أنطوني (فرنسا)، وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، وبيرتون هول (جزر البهاما)، وهاورد موريسون (المملكة المتحدة)، وغي ديلفوا (بلجيكا)، وكوفي كوميليو أ. أفاندي (توغو). والقضاة الدائمون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين يعملون في دائرة الاستئناف هم وليم حسين سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، ومحمد غوناي (تركيا)، وأرليت رماروسون (مدغشقر)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، وبختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)، ومانديايي نياغ (السنغال).

٢٢ - والقضاة المخصصون هم أنطوان كيسيا - مي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وفلافيا لاتانزي (إيطاليا)، وملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو). وعمل فريدريك هارهورف (الدانمرك) أيضاً قاضياً مخصصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنه غادر المحكمة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٣ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الدوائر الابتدائية مكونة من القضاة أوري (رئيس دائرة)، وكوون (رئيس دائرة)، وفلوفي (رئيس دائرة)، وأنطوني، ومولوتو، وهول، وموريسون، وديلفوا، وميندوا، ولاتانزي، وبيرد.

٢٤ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف مكونة من القضاة ميرون (رئيس الدائرة)، وأغيوس، وسيكولي، وروبنسون، وغوناي، وبوكر، وليو، وراماروسون، وخان، وتوزموخاميدوف، ونيانغ، وأفاندي.

باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر

٢٥ - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي قضايا في المرحلة التمهيديّة بانتظار أن تنظر فيها الدوائر الابتدائية.

١ - الدائرة الابتدائية الأولى

قضية ملاديتش

٢٦ - وُجهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يُزعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيسا)، وفلوفي، ومولوتو. وقد بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، ويتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

قضية هادزيتش

٢٧ - وجهت لغوران هادزيتش ١٤ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يزعم أنها ارتكبت في صربيا وكرواتيا في الفترة ما بين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة ديلفوا (رئيسا)، وهول، وميندوا. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبدأت مرافعات الدفاع في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، ويتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

كاراديتش

٢٨ - وُجهت إلى رادوفان كاراديتش ١١ تهمة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة كوون (رئيسا)، وموريسون وبيرد ولاتانزي (قاضية احتياطية). وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وانتهت مرافعات الدفاع في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ ومن المتوقع تقديم الحجاج الختامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

قضية شيشيلي

٢٩ - وُجهت إلى فويسلاف شيشيلي تسع تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وفويفودينا (صربيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبعد تنحية القاضي هاروف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بينما كانت القضية في مرحلة المداولات، تتألف الدائرة الابتدائية الآن من القضاة أنطوني (رئيسا)، ونيانغ، ولاتانزي. وأيدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية الذي يقضي بإمكانية استمرار المحاكمة، بالرغم من حلول القاضي نيانغ محل القاضي هاروف.

٣٠ - ويتعين الآن على القاضي نيانغ أن يشهد بأنه أُلّم بسجل الدعوى قبل استئناف إجراءاتها. وقد أفاد القاضي نيانغ بأن إلمامه بالقضية سيستغرق الفترة حتى نهاية حزيران/يونيه

٢٠١٥ على الأقل. وذكر القاضي أنطونيي أنه سيبدل قصارى جهده من أجل تقصير المدة اللازمة لإصدار الحكم متى أكمل القاضي نياغ استعراضه.

٤ - مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكرراً

٣١ - أحال مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكرراً جميع قضايا المتهمين من المستوى الأدنى والمتوسط من جدول الدعاوى الخاص به، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكرراً قراراً سرياً يتعلق بقضية كانت قد أحيلت إليه سابقاً.

٥ - الجلسات المنعقدة عملاً بالقاعدة ٧٥ (حاء) و (زاي) والقاعدة ٧٥ مكرراً والقاعدة ٧٥ مكرراً ثانياً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

٣٢ - بناءً على طلب طرف ثالث، انعقدت جلستان عملاً بالقاعدة ٧٥ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ولما كانت المسؤولية عن تقديم الطلبات في القضايا التي لم تعد منظورة أمام أي دائرة من دوائر المحكمة قد انتقلت الآن إلى الآلية، فإن الدائرة المعنية خصيصاً السابقة التي عاجلت الطلبات بموجب القواعد لم تعد قائمة.

٦ - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

(أ) الطعون التمهيدية

٣٣ - أصدرت دائرة الاستئناف تسعة قرارات بشأن طعون تمهيدية.

(ب) الطعون المتعلقة بموضوع الدعوى

٣٤ - أصدرت دائرة الاستئناف حكماً نهائياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - وصدر حكم دائرة الاستئناف، في قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدت دائرة الاستئناف في حكمها أغلب الإدانات الصادرة ضد المتهمين، بينما قبلت بعض أسباب الطعن التي أثارها مقدمو دعوى الاستئناف. وخففت الدائرة الحكم الصادر ضد السيد شاينوفيتش من السجن لمدة ٢٢ سنة إلى ١٨ سنة؛ وأكدت الحكم الصادر ضد نيبوشا باقوفيتش بالسجن لمدة ٢٢ سنة؛ وخففت الحكم الصادر ضد فلاديمير لازاريفيتش من السجن لمدة ١٥ سنة إلى ١٤ سنة؛ وخففت الحكم الصادر ضد سريتين لوكيتش من السجن لمدة ٢٢ سنة إلى ٢٠ سنة.

٣٦ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير جورجيفيتش، صدر حكم دائرة الاستئناف في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدت دائرة الاستئناف في حكمها أغلب الإدانات الصادرة ضد السيد جورجيفيتش، وقبلت في الوقت نفسه، إما كلياً أو جزئياً، بعض أسباب رفع دعوى الاستئناف التي أثارها، وسبباً واحداً لرفعها من جانب الادعاء. ونظراً لقبول سبب رفع دعوى الاستئناف من جانب الادعاء، أدرجت دائرة الاستئناف إدانة إضافية بارتكاب الاضطهاد (الاعتداء الجنسي). وخففت الدائرة الحكم الصادر ضد السيد جورجيفيتش من السجن لمدة ٢٧ سنة إلى ١٨ سنة.

٣٧ - ولا تزال قيد النظر أمام دائرة الاستئناف خمس قضايا كانت قد نوقشت في التقرير السنوي السابق، وهي قضايا المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، والمدعي العام ضد زدرافكو توليمير، والمدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، والمدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان زوبليانين، والمدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين. وعقدت دائرة الاستئناف جلسة استئناف في قضية بوبوفيتش وآخرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا تزال الأنشطة التمهيدية للاستئناف جارية في القضايا الأخرى ومن المتوقع صدور أحكام في القضايا الخمس على التوالي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وآذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٥، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومنتصف عام ٢٠١٧.

٣٨ - ويُتوقع الآن، على النحو المبين أعلاه، صدور حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أي متأخراً عن موعده إذ كان متوقعاً أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر. وفيما يلي أسباب التأخير في هذه القضية: (أ) كان التوقع الأولي يستند إلى تقييم غير صحيح للقضية، مقارنةً بالقضايا الأخرى، (ب) الصعوبات التي طرأت خلال النصف الأول من السنة الحالية على أنشطة الفريق القانوني المكلف بمساعدة الدائرة في المرحلة التمهيدية للاستئناف، ولم يتم تحديدها إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبمجرد تحديد المشكلة المذكورة أُتخذت على الفور خطوات لتجنب المزيد من التأخير، وتم تعيين منسق جديد لقيادة الفريق.

(ج) الطعون الأخرى

٣٩ - في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش، رفضت دائرة الاستئناف، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، الالتماس المقدم من سريدوي لوكيتش من أجل إعادة النظر في حكم الاستئناف.

٤٠ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريشيتش، رفضت دائرة الاستئناف، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الالتماس المقدم من الادعاء من أجل إعادة النظر في حكم الاستئناف.

٤١ - وقد صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١٢٦ من القرارات والأوامر السابقة للاستئناف^(١).

رابعاً - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - إتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف والانتقال إلى الآلية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المدعي العام في التركيز على كفالة استمرار إجراءات المحاكمة بشكل سريع ومعالجة دعاوى الاستئناف بكفاءة، رغم معاناته من مشكلة التناقص الطبيعي في عدد الموظفين بحكم التقاعد وتقليص قوامهم باطراد. واستمر المكتب في توزيع موارده بمرونة للتأكد من أنها تفي بجميع التزاماته، مع الحفاظ على أعلى معايير العدالة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، نقل المكتب بعض مهامه إلى الآلية، واستمر المكتب منذ ذلك الحين في مساعدة المسؤولين في الآلية وموظفيها في نقل المهام وفقاً للترتيبات الانتقالية المنصوص عليها.

٤٣ - وقد صدر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حكمان في قضيتي استئناف (شايوفيتش وآخرون، وجورجيتفيتش). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قضيتان في مرحلة عرض أدلة الدفاع (هادزيتش وملاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة الإحاطة النهائية بعد إتمام مرحلة تقديم أدلة الدفاع (كاراديتش)؛ وقضية واحدة ما زالت تنتظر صدور حكم الدائرة الابتدائية (شيشيلي). وإضافة إلى ذلك، كانت لا تزال هناك خمس قضايا في مرحلة الاستئناف (بوفيتش وآخرون، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون، وستانيشيتش وسيماتوفيتش).

باء - التعاون

٤٤ - استمر مكتب المدعي العام في التعويل على التعاون الكامل من جانب الدول من أجل الوفاء بولايته. ويظل التعاون الذي تبديه دول يوغوسلافيا السابقة أمراً هاماً وهو ينصب في المقام الأول على تقديم الدعم اليومي للمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وقد واصل المدعي العام تعزيز علاقات العمل مع المدعين العامين الوطنيين، والاجتماع مع

(١) يشمل هذا الرقم الأوامر والقرارات الصادرة حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣.

المسؤولين في سرايفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ وفي بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (كانت زيارته المقررة لها في أيار/مايو ٢٠١٤ قد ألغيت بسبب الفيضانات)؛ وفي بريوني، كرواتيا، في أيار/مايو ٢٠١٤؛ من أجل مناقشة التعاون والمسائل الأخرى التي تهم الجانبين. وسوف يواصل المكتب طلب التعاون من كل من صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك لدعم أنشطته خلال الشهور المقبلة.

١ - تعاون صربيا

٤٥ - واصلت صربيا الاضطلاع بدور هام في ضمان إنجاز مهام مكتب المدعي العام بنجاح. وواصلت صربيا إبداء الحرص على الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المكتب، وقامت بما يكفي لتيسير الوصول إلى الشهود، بسبل منها تيسير مثل الشهود أمام المحكمة.

٢ - تعاون كرواتيا

٤٦ - قدمت السلطات الكرواتية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ردودا وافية في المواعيد المحددة على ما وردها من طلبات يومية من المكتب للحصول على المساعدة ويسرت الوصول إلى الشهود والأدلة على النحو المطلوب. وقامت كرواتيا، طيلة عرض أدلة الادعاء في محاكمة هادزيتش، بتسهيل التداول بالفيديو، مما مكّن الشهود كبار السن أو المرضى من الإدلاء بشهادتهم دون الاضطرار إلى السفر إلى المحكمة؛ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يسرت زيارة أعضاء الدائرة الابتدائية في قضية هادزيتش لبعض المواقع في شرق كرواتيا المشار إليها في لائحة اتهام هادزيتش.

٣ - تعاون البوسنة والهرسك

٤٧ - قامت سلطات البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالاستجابة فورا وبشكل مناسب لمعظم طلبات المكتب المقدمة من أجل الحصول على الوثائق والاطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيّمة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود ويسّرت مثلهم أمام المحكمة.

٤ - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٤٨ - واصل مكتب المدعي العام التشجيع على تحسين التعاون والتآزر الإقليميين في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب كأداة أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. وشجع المكتب أيضاً علاقات العمل المثمرة فيما بين المدعين العامين الإقليميين. وتم

اعتماد بروتوكول بشأن تبادل المعلومات والأدلة في قضايا جرائم الحرب بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بعد توقيع بروتوكولات مماثلة بين البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ورغم نقل ملفات التحقيق نتيجة لذلك، لم تُنقل لوائح الاتهام حتى الآن. ويشجع المكتب السلطات المعنية على تحقيق نتائج ملموسة من تنفيذ البروتوكول.

٤٩ - وقد خضعت بروتوكولات التعاون الإقليمي لتمحيص من الجمهور في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤ عندما أصدرت صربيا وكرواتيا أوامر اعتقال دولية ضد مواطنين من البوسنة والهرسك. وكان أحد الأهداف المتوخاة من البروتوكولات هو تفادي ما يمكن أن يترتب على إصدار أوامر من هذا القبيل من آثار تزعزع استقرار المنطقة. ويشجع مكتب المدعي العام الموقعين على البروتوكولات على استخدام القنوات المشار إليها في تلك البروتوكولات كسبيل أولي عند إجراء أي تحقيقات تتعلق بأفراد في دول أخرى.

٥ - تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٥٠ - ظل التعاون والدعم المقدمان من دول خارج يوغوسلافيا السابقة ومن المنظمات الدولية ضروريين لإنجاز ولاية المحكمة بنجاح. وحتى يتسنى لمكتب المدعي العام إحراز تقدم سريع في نظره في القضايا، يجب أن يتاح له باستمرار الوصول إلى المعلومات الغزيرة التي توجد لدى محفوظات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى. ويعترف المكتب بالمساعدة التي تلقاها في هذا الصدد من الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

جيم - الانتقال من المحكمة إلى المحاكمات الوطنية في جرائم الحرب

٥١ - مع زيادة اقتراب المحكمة من إتمام ولايتها، ظل مكتب المدعي العام ملتزما بتشجيع إجراء محاكمات فعلية بشأن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وقد واصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم معلومات بشأن القضايا المنظورة حاليا أمام المحكمة لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وظل مشروع "المدعون العامون المعنيون بالاتصال" المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة، الذي بلغ سنته الخامسة، يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب.

٥٢ - ومع ذلك، يشعر المكتب بقلق شديد إزاء التقدم المحدود للغاية المحرز في التحقيقات والملاحقات المتعلقة بقضايا الفئة الثانية (ملفات التحقيق)، بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على إحالة آخر قضية من هذا النوع إلى البوسنة والهرسك. ورغم التأكيدات التي صدرت في العديد من الاجتماعات المتعلقة بإنجاز تلك القضايا، لم تتخذ النيابة العامة سوى قرار إدانة واحد. ولم تتخذ النيابة العامة قرارا بإقفال أو استكمال أي تحقيق آخر في قضية من قضايا الفئة الثانية. وقد دعا المدعي العام مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى تكريس المزيد من الوقت والاهتمام الجاد لتلك القضايا. وسوف يعود المدعي العام إلى البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم الذي أحرز نحو حل مشكلة القضايا من الفئة الثانية التي لم يبت فيها حتى الآن.

٥٣ - واستمر مكتب المدعي العام في حث سلطات البوسنة والهرسك على الانتهاء من التحقيقات المترتبة على المواد التي أحالها إليها والمتعلقة بجرائم موثقة في قضايا معروضة على المكتب ولكن لم تصدر بشأنها المحكمة أي لوائح اتهام.

٥٤ - غير أنه لا تزال هناك مسائل شديدة الأهمية بخصوص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. فالاستراتيجية لا تزال تواجه تأخيرات كثيرة، ولا يزال عدد كبير من القضايا المتراكمة بانتظار النظر فيه. وأشار مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى أن المهلة الأولية التي حُددت لإنجاز ٣٥٢ قضية يتعين تمديدتها لمدة ثلاث سنوات، أي حتى نهاية عام ٢٠١٨.

٥٥ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إحالة القضايا من الأجهزة القضائية التابعة لكل دولة إلى الأجهزة التابعة للكيانين، لا يزال عدد لوائح الاتهام الصادرة عن الكيانين قليلا. وثمة حاجة إلى مواصلة الاهتمام بإتاحة الموارد للتحقيقات ونظر القضايا على مستوى الكيانين.

٥٦ - وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير شاملة و الالتزام بإدخال تحسينات جذرية تحقيقا لفعالية الاستراتيجية. ويأمل مكتب المدعي العام أن تؤدي الزيادة الأخيرة في أعداد موظفي مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، بما في ذلك زيادة عدد المدعين العامين في إدارة جرائم الحرب إلى الضعف تقريبا، إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية في الفترة القادمة. وسوف يتابع المكتب التقدم المحرز عن كثب. وإضافة إلى ذلك، يحث المكتب سلطات البوسنة والهرسك على إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا العنف الجنسي، بالنظر إلى حجم الجرائم المبلغ عنها من هذا النوع، والندرة الحالية لممثلي الادعاء المخصصين لها.

دال - بناء القدرات وإرث المحكمة

٥٧ - واصل مكتب المدعي العام بذل جهوده لنقل الخبرات والمعلومات إلى السلطات الوطنية بهدف بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية المعنية بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وسعى أيضا إلى تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة من عمله طوال الـ ٢١ سنة الماضية مع النظراء الوطنيين العاملين في طائفة من قطاعات العدالة الجنائية في كل من أفريقيا، وأمريكا الجنوبية وأوروبا، والشرق الأوسط. ورغم أن تجربة المكتب وثيقة الصلة بالمحاكمات الوطنية في جرائم الحرب، فهي مفيدة أيضا بالنسبة للتحقيقات والملاحقات القضائية في الأنواع الأخرى من الجرائم عبر الوطنية والمعقدة، مثل قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة.

خامسا - أنشطة قلم المحكمة

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قلم المحكمة الدعم القضائي والدبلوماسي والتنفيذي والإداري إلى المحكمة، وأدار برنامج التوعية التابع لها.

٥٩ - ويقدم قلم المحكمة خدمات إلى طائفة واسعة من العملاء، من بينهم القضاة والأطراف والشهود واحتجزون والدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ويدير أعمال المحكمة والسجلات القضائية، ويقدم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، ويوفر الحماية وخدمات الدعم للشهود، ويدير برنامج المعونة القانونية التابع للمحكمة، ويشرح ولاية المحكمة وإنجازاتها، ويدير وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، ويضع السياسات ويتفاوض على الاتفاقات. وإضافة إلى ذلك، يتولى القلم تنسيق أو تقديم الطائفة الكاملة من الخدمات الإدارية بدءا من الموارد البشرية وشؤون الأمن، وخدمات المشتريات والتمويل والميزانية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة، وانتهاء بالخدمات الصحية.

ألف - شعبة خدمات الدعم القضائي

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قلم المحكمة الدعم في إطار أربع قضايا كانت قيد المحاكمة وسبع قضايا استئنافية تشمل ٢٥ متهما.

٦١ - وخضعت شعبة خدمات الدعم القضائي لعمليتي إدماج وإعادة هيكلة واسعتي النطاق تبسيطا لعملياتها واستجابة لما تبذله المحكمة من جهود لتخفيض عدد الموظفين. وقد انطوت إعادة الهيكلة على دمج جزء مما كان يعرف سابقا بقسم خدمات الدعم لإدارة شؤون المحكمة وقسم المحني عليهم والشهود ومكتب المعونة القانونية والدفاع في قسم جديد،

هو قسم خدمات دعم المحكمة، وذلك اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ويتألف القسم المنشأ حديثاً من أربع وحدات هي: وحدة الدعم والعمليات المتعلقة بالشهود (اللتان يشار إليهما معاً باسم قسم المجني عليهم والشهود)، ووحدة حماية الشهود ووحدة عمليات قاعات الجلسات، ومكتب المعونة القانونية والدفاع. أما الجزء الآخر من قسم خدمات دعم المحكمة، الذي بات يعرف الآن باسم وحدة السجلات القضائية، فهو يقدم تقاريره إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية.

٦٢ - وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدم قسم المجني عليهم والشهود، بالتعاون مع وحدة حماية الشهود، المساعدة إلى ٢٠٧ شهود (وأفراد الدعم المصاحبين لهم) في إجراءات السفر إلى لاهاي للإدلاء بشهادتهم. وإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة التشاور مع الشهود بشأن طلبات تعديل تدابير الحماية الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، أجرت الوحدة، في إطار البحث الذي تجريه بشأن الأثر الطويل الأجل المترتب على الإدلاء بشهادة أمام المحكمة، ٩٥ مقابلة مع شهود. وقامت وحدة حماية الشهود بتنسيق الاستجابات المهنية للتهديدات التي يتعرض لها الشهود، وواصلت العمل على نقل الشهود المشمولين بالحماية إلى أماكن أخرى. وقدم قسم المجني عليهم والشهود الدعم للآلية في إعداد السياسات والممارسات وتوفير إمكانية وصول فرعي الآلية في لاهاي وأروشا إلى قواعد بياناته.

٦٣ - وقدمت وحدة عمليات قاعات الجلسات الدعم لأربع محاكمات وسبع جلسات استئناف، منها خمس جلسات تداول بالفيديو، و ٤ مهام في إطار القاعدة ٩٢ مكرراً، وزيارة موقعية واحدة. وساعدت أيضاً ثلاثة متهمين غير ممثلين بمحاميين عن طريق مكتب التمثيل الذاتي التابع لها. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، بتت الوحدة، بالتعاون مع وحدة السجلات القضائية، في ٨١ طلب مساعدة قدمتها هيئات قضائية وطنية.

٦٤ - وواصل مكتب المعونة القانونية والدفاع إدارة نظام المعونة القانونية في المحكمة والإشراف على أكثر من ٢٠٠ عضو من أعضاء فريق الدفاع. ومن أصل ٣٥ متهماً في دعاوى ابتدائية واستئنافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُبر ٣١ متهماً غير قادرين على دفع أتعاب المحامين، كلياً أو جزئياً، فقدمت إليهم المعونة القانونية. وصُنِّف أكثر من نصف تلك القضايا في فئة القضايا البالغة التعقيد. وساعد المكتب أيضاً الشهود المحتجزين في تمثيلهم القانوني وأدار تعيين أصدقاء المحكمة ودفع أتعابهم. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المساعدة في الشؤون القانونية والسياساتية والتنفيذية ذات الصلة بإدارة نظام المعونة القانونية التابع للآلية.

٦٥ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، جهزت وحدة السجلات القضائية ٥٦٢ ٣ ملفاً من ملفات المحكمة (٤٩ ٥٨٥ صفحة)، و ٤٢٥ ملفاً من ملفات الآلية (٣٠٦٤ صفحة)، و ٧١٤ محضراً من محاضر الجلسات (٥٧ ٠٠٥ صفحات). ويسرت أيضاً تبادل السجلات القضائية ونقلها بين المحكمة والآلية.

٦٦ - وواصل قسم خدمات المؤتمرات واللغات تزويد المحكمة بخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتدوين المحاضر. وفي بداية حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدم القسم ترجمة إلى الإنكليزية للحكم الذي صدر بالفرنسية في قضية برليتس وآخرين. وقد أنجز القسم هذه الترجمة بعد مضي ١٣ شهراً فقط على صدور الحكم. وهذا أطول حكم يترجمه القسم على الإطلاق، إذ يقع في ١,٣ مليون كلمة أو ٢٦٠ ٤ صفحة بمقاييس الأمم المتحدة.

٦٧ - وقد أُدمج مكتب إدارة الوثائق في قسم خدمات المؤتمرات واللغات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحقق عمله في تجهيز طلبات الترجمة وتحديد الطلبات المكررة وفراً يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - واستمرت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في دعم المحكمة والآلية، وكانت مسؤولة عن احتجاز ٣٤ فرداً في ظروف تستوفي المعايير الدولية السارية. ويسرت الوحدة حضور المحتجزين جلسات المحكمة، ووفرت الرعاية والأمن للشهود المحتجزين، ونفذت إجراء الإفراج المؤقت عن أحد المحتجزين. وواصلت الوحدة تقديم الدعم للمتهمين الذين يتولون الدفاع عن أنفسهم في إعداد مرافعاتهم بتوفير طائفة واسعة من التسهيلات لهم. ووفرت للمحتجزين خدمات الرعاية الطبية والمساعدة الطبية المتخصصة الداخلية. ويسرت، إضافة إلى ذلك، إجراء الفحوص الطبية من قبل الخبراء الطبيين الذين عينتهم المحكمة والأطباء الذين اختارهم المحتجزون.

باء - شعبة الإدارة

٦٩ - نجحت المحكمة مرة أخرى، بقيادة رئيس قلمها، في الحصول على الميزانية التي طلبتها كاملة. فموجب القرار ٢٥٦/٦٨، قررت الجمعية العامة أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٦٨٨ ٢٠١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٩٩٨ ١٧٩ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٠ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للمحكمة بنحو ٣٠٠ ١٠٧٩ دولار، وهي موارد من المقرر استخدامها في طائفة متنوعة من أنشطة المحكمة. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت قيمة التبرعات النقدية التي تلقاها صندوق

التبرعات على امتداد فترة وجود المحكمة ٥٢,٥ مليون دولار. وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، تلقت المحكمة وأدارت تبرعات نقدية قدرها ٨٣٣ ٩٢٩ دولارا.

٧١ - وواصلت شعبة الشؤون الإدارية، بقيادة رئيس قلم المحكمة، تعاونها النشط مع الإدارة ومع ممثلي الموظفين في المضي في تنفيذ إجراءات تخفيض عدد الموظفين. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن تنفيذ عملية الاستعراض المقارن وتخفيض عدد الموظفين في المحكمة يمثل "ممارسة فضلى في مجال قيادة عملية تغيير". وتتوخى الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تخفيضا تدرجيا قدره ٣٦١ وظيفة من الوظائف المؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة خلال فترة السنتين. وقُدِّم الدعم إلى زهاء ٥٠ في المائة من الموظفين في تحولهم الوظيفي من خلال طائفة واسعة من التدابير، منها عقد حلقات العمل الداخلية وتوفير التدريب الفردي.

٧٢ - ونسقت الشعبة أيضا أعمال وضع الصيغتين النهائيتين للميزانيتين المقترحتين للمحكمة والآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ووفقا لخطة إنهاء العمل الإداري التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، سيجري إخلاء مبنى الإدارة تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُتوقع نقل جميع الموظفين من مبنى الإدارة إلى المبنى الرئيسي بحلول نهاية فترة السنتين. وأخيرا، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت الشعبة الدعم الإداري العام للآلية في جملة أمور منها افتتاح فرع الآلية في لاهاي وبدء عمله.

جيم - مكتب رئيس قلم المحكمة، وقسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية، وخدمات الاتصالات

٧٣ - قدم المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة الدعم لرئيس القلم في الاضطلاع بمسؤوليته العامة المتمثلة في إدارة قلم المحكمة، بما في ذلك الإشراف على جميع أقسام قلم المحكمة، وتمثيل المحكمة في علاقاتها مع الدولة المضيفة، والسفارات والوزارات، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.

٧٤ - ودعم المكتب المباشر أيضا رئيس قلم المحكمة في إدارة عمليات قلم الآلية في أروشا ولاهاي. ومع بدء فرع الآلية في لاهاي عمله، حوّل قلم المحكمة تركيزه من إنشاء الفرع إلى دعم الآلية في الدعاوى القضائية المعروضة عليها والانتهاء من وضع سياساتها وإجراءاتها التشغيلية. وعمل موظفو المحكمة جنبا إلى جنب مع موظفي الآلية لكفالة أن تجسد الآلية

في سياساتها إجراءات تتسم بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية وأن تنتفع من الدروس المستفادة في المحكمة.

٧٥ - وواصل المكتب المباشر مساعدة رئيس قلم المحكمة وشعبة الشؤون الإدارية في تنفيذ إجراءات تخفيض عدد الموظفين. وفي ضوء استمرار انخفاض عدد الوظائف وتخفيض عدد الموظفين، قدم المكتب المباشر المساعدة أيضا في تنفيذ الهيكل الجديد لشعبة خدمات الدعم القضائي سعيا إلى تحقيق مزيد من أوجه الكفاءة. وقدم المساعدة إلى موظفي قلم المحكمة في تطبيق خبراتهم في مهامهم الجديدة وفي تعزيز قدراتهم على أداء وظائف تتزايد باستمرار.

٧٦ - وواصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية دعم مكاتب المحكمة في التحضير لنقل سجلاتها إلى الآلية. وحتى الآن، أحالت المحكمة زهاء ١٣ في المائة من الحجم الإجمالي المقدر للسجلات القديمة التي يُتوقع نقلها إلى القسم. وساهم القسم في مواصلة وضع السياسات والإجراءات، مثل سياسة البريد الإلكتروني التي تتبعها المحكمة.

٧٧ - وتولى رئيس قلم المحكمة، مستفيدا من خبرة قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية قيادة عملية تنفيذ خطة المحكمة للاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي منها، بحيث قام بتنظيم تدابير الاستعداد للكوارث في المحكمة. وواصل القسم وضع وتنفيذ جداول زمنية للاحتفاظ بسجلات المحكمة، مع التركيز على الجداول الزمنية الخاصة بسجلات دوائر المحكمة وشعبة الشؤون الإدارية. وواصل القسم تزويد مكاتب المحكمة بخدمات تخزين السجلات واسترجاعها، بما يشمل تدمير السجلات المنتهية الصلاحية امتثالا للجداول الزمنية المعتمدة للاحتفاظ بالسجلات.

٧٨ - وما زال عمل المحكمة يحظى باهتمام شديد بفضل دأب دائرة الاتصالات على توفير المعلومات لطائفة واسعة من الجمهور. فقد استقبلت المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٦٠٠٠ زائر تقريبا.

٧٩ - واستمر اتساع القاعدة الجماهيرية لمواقع المحكمة على منابر وسائط التواصل الاجتماعي. وقدم الموقع الشبكي للمحكمة مجموعة مختارة من المستندات القضائية وخدمة البث الشبكي لجميع المحاكمات بجميع اللغات المتاحة. وقدمت دائرة الاتصالات الدعم أيضا لإنشاء موقع شبكي للآلية.

٨٠ - وواصل برنامج التوعية جهوده الرامية إلى تقديم معلومات وقائية دقيقة عن عمل المحكمة وإلى تحفيز النقاش في يوغوسلافيا السابقة. فقد قام البرنامج بإعداد معرض في لاهاي وسراييفو عن عمل المحكمة وإنجازاتها، وأنجز أيضا المرحلة الثانية من مشروع توعية الشباب

في المدارس الثانوية والجامعات في جميع بلدان المنطقة، ليستفيد منه ٢٠٠٠ شاب تقريبا، كما شرع في تنفيذ المرحلة الثانية منه. ونظم المكتبان الميدانيان للمحكمة في بلغراد وسراييفو ٢٠ نشاطاً من أنشطة التوعية استفاد منها ١٠٠٠ فرد تقريبا.

٨١ - وأنتج فيلمان وثائقيان عن عمل المحكمة. وعُرض الفيلم الأول، الذي يحمل عنوان "العدالة بأعين الشهود" ويسلط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه الشهود في عمل المحكمة، في كل من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا ولاهاي، وحظي باهتمام إعلامي كبير. أما الفيلم الثاني، الذي يحمل عنوان "الجرائم التي تنظر فيها المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة: وسط البوسنة"، فقد انتهى تصويره في تموز/يوليه ٢٠١٤ وسيُعرض ويوزع أيضا على نطاق واسع في يوغوسلافيا السابقة والعالم.

٨٢ - وقدم الاتحاد الأوروبي التمويل لاستمرار أنشطة برنامج التوعية بالكامل حتى منتصف عام ٢٠١٥، غير أنه لن يدعم البرنامج بعد ذلك التاريخ. وتؤكد المحكمة على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، الذي شجعت فيه الجمعية الأمين العام على مواصلة استكشاف التدابير الكفيلة بجمع التبرعات لأنشطة التوعية. وتهيب المحكمة بالدول والجهات المانحة الأخرى دعم أنشطة التوعية في هذه المرحلة الحرجة.